Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 290-304
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.17

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the Impact of Fiscal Policy on Inflation in Iraq for the Period 2014-2023

Fatin Hamed Najie*, Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Fiscal Policy, Inflation, General Price Index

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	28 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fatin Hamed Najie
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The aim of the research was to analyze the role of fiscal policy in influencing inflation. The research also assumed that fiscal policy plays a fundamental role in influencing and limiting inflation, which is one of the common economic problems afflicting the Iraqi economy. The research concluded that the Iraqi economy has gone through periods of shocks and crises that have negatively affected its economic and social activity, This was due to its dependence on a rentier economy based on the oil sector and global oil prices, which was reflected in the public budget, which suffered from a chronic deficit due to high public expenditure compared to public revenue, especially given the consumerist nature of the economy and the weakness of its productive aspects. The tendency of government spending towards current expenditure rather than investment has contributed to increased inflationary pressures and reduced employment and income opportunities. The study also recommended the need to diversify sources of revenue to avoid shocks and crises resulting from changes in oil prices affecting the Iraqi economy, and to focus on other sectors to benefit from their revenues and direct public spending towards investment spending, which would contribute to creating a more stable economic environment. This would have a positive impact on reducing inflation by boosting confidence in the economy. The study relied on an analytical approach to describe the theoretical framework and analyze the reality of economic variables and their relationship to fiscal policy and the resulting effects .

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 290-304
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.17

تحليل اثر السياسة المالية على التضخم في العراق للمدة (2014-2023)

فاتن حميد ناجي **عبد الرزاق حمد حسين**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل دور السياسة المالية في التأثير على التضخم، كما افترض البحث أن هناك دور أساسي للسياسة المالية تؤثر من خلاله على ظاهرة التضخم والحد منها، إذ تعد من المشاكل الاقتصادية الشائعة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، واستنتج البحث أن الاقتصاد العراقي مرّ بفترات عانى فيها من الصدمات والأزمات التي أثرت سلباً على نشاطه الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة اعتماده بشكل أساسي على اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي وأسعاره في الأسواق العالمية والذي انعكس على الموازنة العامة التي عانت من عجز مزمن بسبب ارتفاع النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة، لا سيما مع الطابع الاستهلاكي للاقتصاد وضعف الجوانب الإنتاجية، وقد ساهم ميل الإنفاق الحكومي نحو النفقات الجارية بدلاً من الاستثمارية في زيادة الضغوط التضخمية وتقليص فرص العمل والدخل، كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الايرادات لتنجب الصدمات والأزمات الناجمة عن تغير أسعار النفط التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والاهتمام ببقية القطاعات للاستفادة من ايراداتها وتوجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، تنعكس إيجاباً في الحد من ظاهرة التضخم، من خلال تعزيز ثقتهم بالاقتصاد، كما اعتمد البحث على المنهج التحليلي في وصف الاطار النظري وتحليل واقع المتغيرات الاقتصادية وبيان علاقتها بالسياسة المالية والاثآر الناتجة عنها.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، الرقم القياسي العام للأسعار.

المقدمة

تُعد السياسة المالية من السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وأكثرها استخداما في معالجة اغلب الاختلالات في مختلف الاقتصادات العالمية المتقدمة منها والنامية لاسيما في الأزمات الاقتصادية، لذلك تعد السياسة المالية ومن خلال أدواتها الداعم الرئيس للاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم السياسة المالية أدواتها من جانب النفقات والايرادات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة والموضوعة من قبل السياسات الاقتصادية، إذ تمثل مشكلة التضخم أحد أهم المشاكل التي تعاني منها أغلب الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد، لذلك تسعى السياسات الاقتصادية إلى التقليل من حدته، إذ يتسم الاقتصاد العراقي بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، فالظروف الاقتصادية والسياسية من حصار اقتصادي وأزمات مالية وصحية، فضلا عن الحروب والفساد الاداري والمالي والوضع الأمني هي من العوامل التي ساهمت في بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاتها، إذ ينبغي على الدولة أن تتدخل في معالجة هذه الظاهرة باستخدام سياساتها، ومنها السياسة المالية التي تُعد احدى هذه السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا سيتركز البحث على المدة (2014_2023) على فاعلية السياسة المالية وأثرها على ظاهرة التضخم.

مشكلة البحث: تعد ظاهرة التضخم من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ يتجسد دور السياسة المالية في التأثير على هذه الجانب باستخدامها ادواتها والحد من ظاهرة التضخم

في الاقتصاد العراقي، لذا يستدعي البحث السؤال حول العلاقة بين التضخم كمتغير تابع والسياسة المالية كمتغير مستقل، وماهي طبيعة العلاقة بينهما؟ وكيف تؤثر أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم؟ وكيف تعالج السياسة المالية هذه المشكلة؟

فرضية البحث: يفترض البحث أن هناك دور أساسي للسياسة المالية تستطيع من خلاله التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الحد من ظاهرة التضخم في العراق للمدة (2014_2023).

أهمية البحث: يركز البحث على فعالية أدوات السياسة المالية (النفقات العامة، الايرادات العامة) ودورها في علاج مشكلة التضخم والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار في العراق للمدة (2014_2023).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أثر السياسة المالية على التضخم، بوصفها أداة رئيسية في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية، إذ يركز البحث على ظاهرة التضخم لما تتركه من آثار سلبية على الاقتصاد ومستوى المعيشة، كما يسعى إلى بيان دور السياسة المالية في معالجة هذه التحديات، مع التركيز على واقع الاقتصاد العراقي.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي في توصيف الإطار النظري لتحقيق أهداف البحث وتحليل واقع متغيراته الاقتصادية، وبيان العلاقة بين السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية والآثار الناتجة عنها.

هيكلية البحث: قسم البحث على مبحثين فضلا عن المستخلص والمقدمة والاستنتاجات والتوصيات، حيث كان المبحث الأول بعنوان: الاطار النظري للسياسة المالية والتضخم، حيث تناول فيه الاطار النظري لكل من السياسة المالية والتضخم وأثر السياسة المالية على التضخم، أما المبحث الثاني كان بعنوان: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في العراق للمدة (2014_2023)،وتناول فيه العلاقة بين السياسة المالية والتضخم بالمنهج التحليلي اعتماداً على بيانات البحث.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: للمدة (2014_2023).

الحدود المكانية: العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والتضخم

أولاً. الإطار النظري للسياسة المالية وادواتها.

1. **مفهوم السياسة المالية:** تعني السياسة المالية مجموعة من الوسائل والتدابير والاجراءات التي تتبناها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في فترة زمنية محددة وتشتمل على الايرادات والنفقات بشكل أساسي لتكوّن في النهاية الموازنة العامة السنوية وذلك بقصد تحقيق وظائفها المطلوبة من تحقيق للاستقرار الاقتصادي واستخدام أمثل للموارد وصولا للرفاهية الاقتصادية (خميس، 2020: 36-37).
2. **أنواع السياسة المالية:** للسياسة المالية أنواع مختلفة يمكن تناولها في الآتي (قسميوري، 2021: 27)

أ. السياسة المالية الانكماشية: تعد السياسة الانكماشية أحد أنواع السياسة المالية، إذ تلجأ إليها الحكومة عندما يعاني الاقتصاد من ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار والتي تكون ناتجة عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ويكون فيها الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل، فتقوم السياسة الانكماشية بمحاولة احتواء الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد، وتستخدم عندها وسيلتين للمعالجة أما السياسة الضريبية أو السياسة الانفاقية، لغرض تخفيض الطلب الكلي وتحجيم

القوة الشرائية للمجتمع من خلال تخفيض حجم الانفاق العام للدولة أو رفع معدلات الضريبة إلى الحد الذي يقلل من مشتريات الأفراد، عندها تسيطر السياسة المالية على الوضع الاقتصادي للبلد ويعود إلى الوضع الطبيعي من خلال استخدامها لأدواتها.

ب. السياسة المالية التوسعية: السياسة المالية العامة التوسعية تكون معاكسة للسياسة الانكماشية، إذ تلجأ إليها الحكومة عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي،إذ يكون المعروض من السلع والخدمات أكثر من المطلوب، عندها يكون الاقتصاد في مستوى أقل من التشغيل الكامل وتسيطر السياسة المالية التوسعية عليها من خلال استخدام احد الشقين لإصلاح الوضع الاقتصادي أما السياسة الانفاقية أو السياسة الضريبية،فتقوم أما زيادة الانفاق العام أو تخفيض معدلات الضريبية،وذلك لغرض رفع مستوى الطلب الفعال وسد الفجوة القائمة في الاقتصاد أو التقليل من الايرادات الضريبية أو كليهما، وبعدها يعود الاقتصاد إلى الوضع الطبيعي بعد موجة من التغيرات في ادوات السياسة المالية.

3. **أهداف السياسة المالية:** لقد أصبح دور الدولة مهم في النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي، بعدما كان محايد تجاه الانشطة الاقتصادية قديما، إذ تهدف السياسة المالية إلى تصحيح مسار التنمية الاقتصادية إذ تؤدي دوراً بارزاً في معالجة وتخفيض التقلبات والمشاكل التي تحدث في الاقتصاد من خلال استخدامها لأدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب والدين العام والتي تتجسد داخل الموازنة العامة للدولة بشقيها الايرادات والنفقات ويمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرسومة للسياسة المالية وكالآتي:

أ. تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي والذي يشتمل على الاستقرار في نواحٍ عديدة لاقتصاد البلد ومنها ما يأتي:

- الاستقرار في الاسعار والنمو الاقتصادي: تقوم السياسة المالية بالسيطرة على مستويات الأسعار والحد من ارتفاعاتها المباغتة في الاقتصاد والتي تؤثر سلبا عليه، لذلك تعمل السياسة المالية على السعي في تحقيق المستوى المستقر من الأسعار ومعالجة الارتفاع الذي يؤدي لحدوث ضغوط تضخمية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تحد من النمو الاقتصادي وتعيق عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تستخدم سياستها الانكماشية لغرض الحد من الارتفاع في مستويات الأسعار والمشاكل التضخمية التي تلحقها حيث يكون أسهل عليها معالجتها من الانخفاض من خلال تخفيض الانفاق وخصوصا الاستهلاكي الذي يكون السبب الرئيس في حدوث الضغوط التضخمية وليس الانفاق المتعلق بالإنتاج الاقتصادي إذا تعمل السياسة المالية بأدواتها للحفاظ على تنمية اقتصاد البلد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، لذلك تعمل قدر الامكان على تحقيق الاستقرار المناسب في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد (الخيكاني و الموسوي، 2015: 47).
- تحقيق الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات: تهتم السياسة المالية بالوضع الاقتصادي للبلد ومن جميع جوانبه إذ تعمل على الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، إذ تتحكم بذلك عن طريق الصادرات والواردات، إذ تعمل السياسة المالية على تشجيع الصادرات الوطنية بشكل مباشر وغير مباشر، ففي الطريقة المباشرة تعمل على زيادة الاعانات لتمويل الصناعات المصدرة وزيادة انتاجها، وفي الطريقة غير ألمباشرة تعمل على زيادة الانفاق الاستثماري لغرض تمويل عمل الصادرات الوطنية وتسهيل عملها، وأما من ناحية الاستيراد تستطيع السياسة المالية السيطرة على جانب الزيادة والنقصان في الاستيراد عن طريق رفع وتخفيض الضرائب، فإذا ارادات الدولة زيادة الصناعات

البديلة للسلع المستوردة في السوق المحلي فإنها تعمل على تخفيض الضرائب المفروضة عليها فيؤدي ذلك إلى زيادة حجمها في السوق المحلي بدل السلع المستوردة، ولتخفيض حجم الاستيرادات تعمل على رفع معدلات الضريبة المفروضة على الاستيراد فيقل الطلب عليها وبالمقابل يزيد الطلب على السلع المحلية (السامرائي، 2011: 16).

ب. **الكفاءة في توزيع الدخول وتخصيص الموارد الاقتصادية:** تتكفل السياسة المالية في مهمة العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد، إذ تقوم باستخدام ما يسمى بثنائية الضريبة التصاعدية التي تفرض على المدفوعات التحويلية لأصحاب الدخول المنخفضة واصحاب الدخول المرتفعة حيث تستخدمها لدعم الخدمات العامة لغرض فائدة اصحاب الدخول المنخفضة، وتكون هذه السياسة من اكفئ السياسات في اعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع، إذ تتخذ شكل الضرائب الغير مباشرة التي تفرض على السلع الاستهلاكية التي يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة لغرض السيطرة على أسعار السلع الاستهلاكية التي يستهلكها أصحاب الدخول المنخفضة، إذ تساعد في المستقبل بتمكين الفقراء ومساعدتهم، وتكون الحكومة هي المسؤولة عن التخطيط لها وتحديدها مركزيا عن طريق الضرائب والأسعار والاعانات إذ إن توزيع الثروة والدخل يكون معتمد كليا على كيفية توزيع الموارد الانتاجية على الاستخدامات المختلفة، أما من ناحية تخصيص الموارد الانتاجية فأن الدولة ومن خلال السياسة المالية تشكل دوراً حاسماً في كفاءة تخصيص السلع والخدمات بين أفراد المجتمع، وإن آلية التخصيص الكفؤة للسوق تتحدد من خلال التخطيط والسيطرة على الأسعار بشكل دقيق (خميس، 2020: 68-69).

ج. **تحقيق مستوى تشغيل كامل للطاقات الإنتاجية:** تعد السياسة المالية ذات دور فعال ومهم في تحقيق التشغيل الكامل بالنسبة للطاقات الانتاجية المتاحة في الاقتصاد والقضاء أو الحد من نسب البطالة الموجودة في البلد وذلك من خلال تنشيط الطلب الفعال الكلي، إذ يؤدي الطلب الفعال إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي، من خلال تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الانفاق العام الحكومي أو أحدهما، فيقود إلى زيادة حجم الانتاج والطلب المتزايد على عنصر العمل وتعويض النقص الحاصل في الطلب الخاص، وتسمى عندها السياسة المالية بالسياسة التوسعية لأن الانفاق العام أدى إلى زيادة الدخل القومي والتشغيل ومعالجة الطلب الكلي للاقتصاد (المهدي،2022:14).

4. أدوات السياسة المالية: تمتلك السياسة المالية أداتين تعمل من خلالها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وسيادة العدالة الاجتماعية والوصول الى اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفيما يأتي نستعرض أدوات السياسة المالية:

أ. **النفقات العامة:** في السابق، كانت النفقات العامة تُنفذ بوسائل تُمكّن الدولة من الحصول على احتياجاتها من الأفراد دون مقابل مادي، وكان ذلك يتم إما في صورة تقديم مواد عينية أو من خلال إلزام الأفراد بأداء أعمال إجبارية (السخرة) من دون أن يتقاضوا أجورًا عنها، وبعد التطورات وظهور الاقتصاديات الحديثة في الدول المتقدمة اصبحت النفقات العامة احد الادوات الرئيسة للسياسة المالية، حيث بدا استخدام الانفاق بشكل نقدي، إذ تحوّلت النفقات العامة إلى مبالغ مالية تُصرف من قبل الدولة للأفراد، مقابل تقديم الخدمات العامة لهم،حيث اصبحت النقود هي الوسيلة الطبيعية التي تتم بواسطتها عمليات الانفاق العامة، إذ تتجسد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السلع والخدمات العامة التي يتم إنتاجها وتوفيرها من خلال النفقات العامة (العمري، 1988: 24).

كما تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ من المال الهدف من دفعه تحقيق الاشباع للحاجات العامة وتدفع هذه المبالغ من الذمة المالية للدولة أو من خزينة الدولة أو احدى مؤسساتها (علو وايوب، 2022: 502).

ب. **الإيرادات العامة:** تعد الايرادات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية وتمتاز بأنها تغطي النفقات العامة للدولة وتقوم بوظائف عديدة في الاقتصاد القومي منها توجيه الاستثمارات والضرائب وغيرها (بخيت ومطر، 2014: 191).

كما يمكن تعريف الايرادات العامة على أنها مبالغ مالية تدخل إلى خزينة الدولة عن طريق وحداتها الاقتصادية او التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد أو التحصيلات الالزامية التي تفرضها الحكومة على الأفراد أو أموال تحصل عليها بشكل تحويلات أحادية الجانب من الدول الخارجية أو من السلطات الوطنية أو من الأفراد (الشمري والشمري، 2021: 142)، إذ تتلقاها الحكومة وتستخدمها لتنفيذ مهامها حتى تتمكن بشكل مستقل من دفع نفقاتها المتزايدة في القطاع العام، وعادة ما تكون الضرائب المصدر الرئيس للدخل في الدولة، إذ تمول التنمية الوطنية والإنفاق الحكومي (Surabaya, 2021: 61).

ج. **الموازنة العامة:** تمثل الموازنة العامة للدولة بيان تفصيلي صادر من السلطة التشريعية ويتم من خلالها تحديد الغرض الاساسي للنفقات العامة والعمل على توفيرها عن طريق تحصيل الايرادات العامة، كما تُوَجَّه الموازنة العامة نحو تحقيق الغايات التي أُعدت خصيصاً لأجلها. (A.Premcband,1994: 36)

يمكن تعريفها أيضا بأنها عبارة عن جداول تخمينية تتضمن ترجيحات لمقادير النفقات والايرادات لمدة سنة مالية كاملة ويتم تعيينها في قانون الموازنة العامة للدولة، وتهتم بمبادئ الشمولية والشفافية ووحدة الموازنة عند تهيئة وتنفيذ الموازنة العامة والأموال التي تلزمها (جاري، 2011: 5).

ثانياً. الإطار النظري للتضخم.

1. **مفهوم التضخم:** يعد التضخم ظاهرة اقتصادية يُقصد بها حدوث زيادة مفرطة في كمية النقود المتداولة، دون أن تقابلها زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المتوفرة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود، وتنشأ عن هذه الزيادة في الإصدار النقدي آثار تختلف باختلاف أسلوب إصدارها، ولهذا يُستخدم مصطلح "التضخم" للدلالة على التوسع في إصدار النقود، سواء تحقق ذلك عبر التوسع في الائتمان المصرفي أو من خلال طباعة النقود الورقية (Hansen & Newman, 2022: 147).

ويمكن تعريفه أيضا بأنه المعدلات التي تؤثر في القدرة الشرائية للمستهلكين بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار لكل من السلع والخدمات مثل المسكن والملبس والطعام والنقل والسلع الاستهلاكية، مما يجعل البنك المركزي يساعد في التقليل من حدته لغرض الحفاظ على الكفاءة الوظيفية له (احمد وعبد الرحمن، 2023: 1).

2. **أسباب التضخم:** يعد التضخم ظاهرة اقتصادية منتشرة في معظم بلدان العالم، فهو يحسب كمشكلة اقتصادية مركبة ومتداخلة ومتبادلة التأثر والتأثير واختلف العديد من الاقتصاديين في تحديد اسبابه لما له من تداخلات متعددة في الاقتصاد إلا أن بعض الاقتصاديين والخبراء حصروا أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشاره، وكما يأتي:

أ. إن الفجوة الكبيرة بين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة، وعدم قدرة الإيرادات على تغطية هذه النفقات، يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يسهم في حدوث تضخم اقتصادي

ويفاقم من حدته، كما إن محدودية عناصر الانتاج مثل انخفاض عدد العمال وشحة المواد الخام وغيرها تسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية مثل زيادة الرواتب والأجور ويؤدي إلى حدوث تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف وارتفاع المستوى العام للأسعار، وايضا يحدث التضخم بسبب غياب الدور الرقابي من قبل الأجهزة الحكومية أو الجهات المسؤولة في المحافظة على العلاقة بين نسب تدفقات الناتج الحقيقي والتدفقات النقدية بشكل كلي، كما تؤدي الكوارث الطبيعية والحروب إلى زيادة النفقات العسكرية التي لا تقوم بأي دور انتاجي فيزيد المستوى العام للأسعار ويحدث التضخم، إذ تؤدي زيادة عرض النقود بدون غطاء لها مع عدم زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم (شبكة، 2008: 12-15).

ب. تؤدي التوقعات المستقبلية من قبل اصحاب العمل والأفراد حول تغيرات أسعار الصرف والضرائب والأجور وغيرها إلى حدوث ارتفاعات في مستويات الأسعار تقود إلى التضخم، كما تؤدي زيادة الأسعار على السلع الضرورية في الأسواق الخارجية إلى دخول التضخم إلى الاقتصاد وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد الناتج عن استيراد السلع من الخارج، كما يوجد التضخم الهيكلي والذي ينشئ بسبب عجز في رأس المال المختص بعمليات الانتاج والتشغيل والذي يؤدي إلى عدم مرونة العملية الانتاجية مما يجعل العرض غير قادر على التجاوب مع الزيادة في الطلب فضلاً عن زيادة السكان وخصوصا بالفئة غير العاملة من الأطفال وكبار السن الذي يولد طلبا لا يواكب العرض ويزيد من الضغوط التضخمية، وأيضا تؤدي الاضطرابات السياسية سواء الداخلية كانت أم الخارجية إلى حدوث التضخم خصوصا إذا كان التحيز إلى التضخم من قبل الحكومة لغرض توازن الموازنة واستقرار الوضع الاقتصادي ويحدث بعكس ذلك بسبب ازدياد الفئة النقدية وارتفاع الأسعار (ابو طه، 2012: 112-128).

3. أثار التضخم على الاقتصاد القومي: تكمن خطورة التضخم فيما يتركه من اثآر على الاقتصاد، إذ يتسبب التضخم بأثآر اقتصادية على معظم نواح الاقتصاد القومي، لذلك يمكن ذكر أهم آثار التضخم على الاقتصاد الذي يحدث فيه وكما يأتي: (طه، 2021: 6-9).

أ. أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات بشكل سلبي تجاه التضخم مما يؤدي إلى حدوث عجز فيه، فارتفاع الاسعار داخل البلد تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وعندها يقل الطلب على الصادرات تجاه الدول المنافسة فيختل ميزان المدفوعات خصوصا إذا كانت الأسعار مرتفعة جدا ونسبة التضخم عالية.

ب. أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود: يؤدي التضخم إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية وذلك بسبب الارتفاعات المستمرة في أسعار السلع والخدمات، وكذلك ميل الأفراد إلى شراء العقارات والسلع المعمرة والعملات الصعبة قلقا من ارتفاع اسعارها، فتفقد النقود عندها وظيفتها كمخزن للقيمة وتقل قوتها الشرائية.

ج. أثر التضخم على توزيع الدخول والثروة: يؤثر التضخم على طريقة توزيع الثروات في المجتمع فتتحول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات ويتضرر أصحاب الدخول المنخفضة والثابتة والفقراء، ويحاول عندها البنك المركزي رفع اسعار الفائدة لاحتواء التضخم وتقليل الطلب المرتفع.

ثالثاً. أثر السياسة المالية على التضخم: تُعد السياسة المالية من السياسات الاقتصادية الناجحة في معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد ومنها التضخم، فتقوم السياسة المالية بذلك من خلال استخدامها لأدواتها التي تكون ذات تأثير مباشر على الاقتصاد ألا وهي النفقات والايرادات.

1. **دور النفقات العامة في معالجة ظاهرة تضخم الأسعار:** تتبع معظم دول العالم اتجاهات عديدة في الحرص على الحصول على معدلات عالية من التنمية من خلال محاربة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد ومنها التضخم، وبما أن النفقات العامة أحد أهم اجزاء الموازنة العامة للدولة والتي تقسم على نفقات استهلاكية واستثمارية سيتم اللجوء إليها لغرض الحد من ظاهرة التضخم من خلال تخفيض النفقات بنوعيها وتؤدي مباشرة إلى تخفيض الطلب الفعال الكلي الناتج عن زيادة الدخول والذي يؤثر على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ إن أي زيادة غير عادية في حجم النفقات تؤدي إلى ظهور تضخم في الاقتصاد، وإن من أسباب هذه الزيادة في النفقات هو زيادة حجم العمالة والدعم لبعض فئات المجتمع في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة المرتبات والأجور في الموازنة العامة للدولة (حركاتي، 2025: 179)، لذلك تعمل السياسة المالية بالتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال استخدامها لأدواتها وبالتحديد سياسة الانفاق في السيطرة على هذه الظاهرة من خلال تخفيض النفقات العامة وتقييدها لتقليل معدلات الطلب الفعال الكلي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري وانخفاض مستويات الأسعار المرتفعة (بخيت والخزرجي، 2024: 64)، حيث تستخدم الدول السياسة المالية في تضييق نفقاتها العامة بهدف مراقبة الاقتصاد والتأثير عليه للتحكم في توازن الاقتصاد الكلي والحفاظ على معدلات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي (Guobadia, et al., 2023: 38).

لذلك تتم عملية معالجة التضخم من خلال قيام السياسة المالية بالتقليل من الانفاق على الاستهلاك باتباع عدة طرق ومنها ما يأتي: (المهدي، 1979: 436-437).

أ. العمل على حدوث فائض في الموازنة العامة للدولة لتحقيق عمالة كاملة ونمو متوازن من خلال العمل على تقليل مستويات الانفاق العام والخاص عن طريق الحد من الاعانات والعلاوات والاعفاءات والمدفوعات التحويلية وتقليل مشتريات الانتاج الجاري فضلاً عن وضع حدود للإنفاق على الاستهلاك من قبل الأفراد المستهلكين لأنها تزيد من الضغوط التضخمية، وايقاف الاصدار النقدي الجديد والتوسع فيه لأنها تؤدي إلى زيادة النقود في حوزة الأفراد وتؤدي إلى زيادة الطلب بشكل يفوق العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار بوتائر متسارعة، وتقليل الطلب الكلي تجاه العرض الكلي من خلال تخفيض القوة الشرائية المتزايدة عن طريق رفع اسعار الضرائب الموجودة او فرض ضرائب اخرى.

ب. العمل بوسائل تنظيمية وطرق الاقناع على عدم الزيادة في الانفاق من قبل الأفراد عن طريق اغراء المستهلكين بعملية الادخار المصحوبة بمستويات عالية من الفائدة أو الحملات الاعلانية والترويجية المتباينة، أو العمل على وضع قيود على عملية شراء التقسيط التي ترفع من نسب الانفاق وتزيد من عمليات الشراء للسلع الكمالية.

إذ تعمل سياسة الانفاق على معالجة مشكلة التضخم واحتوائها واعادة النشاط الاقتصادي إلى مستوى الاستقرار من خلال العمل على عمليات الانفاق المباشرة وغير المباشرة، فعملية الانفاق المباشرة تشمل طريقتين وهي انفاق الدولة على شراء واستهلاك السلع والخدمات والتي تشمل المشتريات العسكرية والانفاق على الاعانات والمساعدات للمواطنين وتوفير الموارد العامة الاقتصادية لإدارة الدولة لغرض اشباع الحاجات العامة، وانفاق الدولة على المشروعات العامة الاقتصادية من بناء مدارس ومستشفيات ومحطات كهرباء وجسور وتعبيد طرق وانشاء صناعات متطورة مما تؤدي إلى زيادة العرض الكلي الذي يقابل تيارات الطلب الكلي العالية وزيادة الاستهلاك والاستثمار والسيطرة على التقلبات الاقتصادية السائدة وتوجيهها إلى النحو المطلوب

(السامرائي، 2011: 26-28)،أما عملية الانفاق غير المباشرة فتشمل نفقات الدولة التحويلية وتكون بطريقتين وهي اتباع الدولة طرق اللجوء إلى القروض العامة التي تقلل من الطلب الكلي من خلال سحب القوة الشرائية الفائضة في السوق الموجهة نحو الاستهلاك لتحقيق مستوى تشغيل كامل كاف للاقتصاد القومي يساهم في تقليل الضغوط التضخمية وتحسين الوضع الاقتصادي بشرط أن ترد الدولة هذه القروض لمستحقيها مع الفوائد المترتبة عليها (المهدي، 1979: 439).

فضلاً عن اتباع الدولة طريقة الانفاق على عمليات دعم الانتاج وطرق الضمان الاجتماعي إذ تساعد عملية دعم الانتاج على تقليل الأسعار المرتفعة للسلع والخدمات التي يحتاجها المستهلكون عن طريق تقديم الاعانات للمنتجين تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وزيادة العرض الكلي مما يرفع أرباح المنتجين وتسهل الشراء للمستهلكين ينتج عنها توازن واستقرار اقتصادي يحد من الضغوط التضخمية المرتفعة، فضلاً عن طرق الضمان الاجتماعي التي تشمل مساعدة الفقراء وكبار السن والعاطلين وتساهم في اعادة توزيع الدخول وتحقيق الاستقرار من خلال رفع مستويات الطلب وزيادة الاستثمار فتزيد العمالة والتشغيل (السامرائي، 2011: 29).

2. **دور الايرادات العامة في معالجة ظاهرة التضخم**: تقوم السياسة المالية باستخدام أدواتها في معالجة المشاكل والاختلالات التي تواجه الاقتصاد، ولما كانت مشكلة التضخم أحد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة تعمد السياسة المالية إلى ضبط معدلاتها من خلال استخدامها لأداة الايرادات العامة وانظمتها واهمها نظام الضرائب ونظام الدين العام (منصورية، 2022: 281)، لذلك تعد الايرادات العامة أحد أدوات السياسة المالية التوجيهية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تعددت مصادرها وتنوعت لتقوم بالخدمات العامة المكلفة بإشباعها، وعلى قوامها النظام الضريبي الذي يعد عبارة عن تطوع واسهام من الأفراد الوطنيين في كفاية وسد الاعباء التي تقع على العاتق العام (الدليمي، 2023: 200).

لذلك تستخدم السياسة المالية الايرادات العامة من خلال أهم نظامين وهما الضرائب والدين العام وكما يأتي: (الجلال، 2006: 66-70)

أ. تسيطر الضرائب بجميع اشكالها المباشرة وغير المباشرة على الضغوط التضخمية من خلال رفع معدلات الضرائب المفروضة واضافة ضرائب جديدة لم تكن مفروضة على انشطة اقتصادية محددة لغرض الحد من مستويات الطلب المرتفعة وامتصاص القوة الشرائية المتزايدة وسحب الفائض النقدي الموجود في حوزة الأفراد والمؤسسات، فتسيطر الضرائب المباشرة على دخول الأفراد المستهلكين التي تؤدي إلى الانخفاض المباشر في الدخول النقدية الحقيقية وانخفاض الانفاق المتزايد على السلع والخدمات وتقليل القوى الشرائية فضلاً عن تقليل الاعفاءات الضريبية وفرض ضرائب جديدة على أرباح الشركات وبعض القطاعات الاقتصادية لتقليل حجم الاستثمارات ويقل على أثرها الدخل وحجم الطلب الكلي وتخف على أثرها الضغوط التضخمية، أما الضرائب غير المباشرة فيتم فرضها على الخدمات والسلع الكمالية وغير الضرورية بشكل مبالغ فيه لتقليل الطلب والحد من الانفاق عليها لغرض السيطرة على معدلات الأسعار المرتفعة في السوق.

ب. يلعب الدين العام دور مهم في معالجة الضغوط التضخمية وخصوصا في البلدان المتقدمة، حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي والمؤسسات المالية والجمهور وذلك عن طريق تحويل الأصول المالية إلى نقود تحول إلى خزينة الدولة تؤدي إلى سحب المعروض النقدي من الأفراد إلى الحكومة (الياسري والشمري،2024: 54-55)، ويتم ذلك من خلال تقديم القروض وطرح الأسهم

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 290-304
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.17

والسندات للمقترضين والمكتتبين لغرض سحب القوة الشرائية من المؤسسات والجمهور مما يؤدي إلى تقليل حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستثمارية والاستهلاكية والتي يعجز العرض الكلي عن مواجهتها ويعود ذلك بالانخفاض التدريجي في مستوى الأسعار وعودة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية والمتوازنة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في العراق للمدة (2014-2023)

يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا حاسما في السيطرة على مستويات التضخم في الاقتصاد، إذ تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة معدلات التضخم، في حين أن السياسة المالية الانكماشية تساعد في تقليل معدلات التضخم.

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة تأثير كل من النفقات والايرادات العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة (2014_2023).

جدول (1): الايرادات العامة والنفقات العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2014-2023) (بالمليون دينار والنسب المئوية)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	معدل التضخم السنوي %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2012
2014	105609846	125321075	2.2	145.9
2015	66470251	84693526	1.4	148.0
2016	53413445	73571002	0.5	104.1
2017	77422172	75490115	0.2	104.3
2018	106569833	80873188	0.4	104.7
2019	107566993	111723522	(0.2)	104.5
2020	63199689	76082442	0.6	105.1
2021	109081463	102849659	6.0	111.5
2022	161697436	116959581	5.0	117.0
2023	135681266	142435636	4.5	122.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2014-2023).
- وزارة المالية الدائرة الاقتصادية والموازنة المفتوحة، الايرادات العامة والمصروفات العامة (ختامي) للسنوات (2014-2023).

وبالاعتماد على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح العلاقة بين الايرادات والنفقات العامة وبين معدلات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (2014-2023) كما يأتي:

لقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2016) سيطرة العصابات الارهابية وانخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت سلبا على الاقتصاد العراقي مما أدى إلى انخفاض

الايرادات العامة بشكل ملحوظ إلى (105609846) و(66470251) و(53413445) مليون دينار خلال المدة (2014-2016) وكذلك انخفضت النفقات العامة إلى (125321075) و(84693526) و(73571002) مليون دينار وارتفاع الانفاق الجاري تجاه الانفاق الاستثماري مما ينتج عنه ارتفاع في مستويات الأسعار للسلع والخدمات، إذ بلغ معدل التضخم السنوي (2.2%) وبرقم قياسي للأسعار (145.9) نقطة خلال عام 2014،وفي عام 2015 انخفض معدل التضخم السنوي إلى (1.4%) وبرقم قياسي للأسعار (148.0) نقطة بسبب ارتفاع الانفاق الجاري أكثر من الاستثماري لتوقف أغلب نشاط القطاعات الاقتصادية في أغلب المناطق العراقية وخلال عام 2016 وصل معدل التضخم السنوي إلى (0.5%) وبرقم قياسي (104.1) نقطة، مما يشير إلى دخول الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة ببوادر أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية استمرت لأكثر من عامين أدت إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل كبير خصوصا خلال عامي (2014_2015) عانى عندها الاقتصاد العراقي من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم الذي نتج عنه ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

أما في المدة (2017-2019) فقد تحسن الوضع الأمني للاقتصاد العراقي خلال هذه المدة وشهد ارتفاع في اسعار النفط العالمية التي نتج عنها ارتفاع ملحوظ في مستوى الايرادات العامة والنفطية وارتفعت على اثرها النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري إذ عاود الاقتصاد العراقي نشاطه بعد فترة من الركود الاقتصادي إذ بلغت الايرادات العامة (77422172) و(106569833) و(107566993) مليون دينار خلال عام (2017-2019) كما بلغت النفقات العامة (75490115) و(80873188) و(111723522) مليون دينار خلال المدة نفسها وحقق خلالها الرقم القياسي للأسعار معدلات منخفضة مقارنة بالمدة السابقة وبمعدلات تضخم منخفضة وصلت إلى حد السالب، إذ بلغت مستويات الاسعار (104.3) و(104.7) و(104.5) نقطة وبمعدل تضخم سنوي بقيمة (0.2%) و(0.4%) و(0.2-%) خلال المدة (2017-2019)، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين تحسن اوضاع البلد الاقتصادية ومعدلات التضخم، حيث يمكن للسياسة المالية أن تحفز أو تهدئ النشاط الاقتصادي، وعندما تزيد الحكومة الإنفاق العام فإنها تضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد، مما يعزز الاستهلاك والاستثمار وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات وإذا لم يقابله زيادة في العرض فانه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى التضخم.

وفي عام (2020) تعرض الاقتصاد العالمي والعراقي إلى أزمة صحية جراء تفشي وباء كورونا، والذي أثر بشكل سلبي على الاقتصاديات العالمية وتوقف الأنشطة الاقتصادية العالمية إذ انخفض الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض اسعاره ليواجه الاقتصاد العراقي صدمة انخفاض أسعار النفط التي تعود بتدني سريع في الايرادات العامة والنفطية وانخفاض النفقات العامة الجارية والاستثمارية، إذ بلغت الايرادات والنفقات العامة (63199689) و(76082442) مليون دينار ليرتفع عندها معدل التضخم السنوي إلى (0.6%) و(105.1) نقطة للرقم القياسي للأسعار، إذ أدى الحضر الجزئي وتعطل أغلب الأنشطة الانتاجية والتجارية وتقليل الحركة بين المحافظات إلى رفع مستويات اسعار السلع والخدمات وسجلت معدل تضخم ملحوظ خلال هذه المدة.

أما في المدة (2021-2023) وبعد تعافي الاقتصاد العالمي استعاد الاقتصاد العراقي نشاطه، وشهد خلالها الطلب العالمي زيادة ملحوظة على النفط الخام وارتفاع أسعاره ومن ثم زيادة كبيرة في الايرادات والنفقات العامة، إذ ارتفعت الايرادات النفطية والعامة فضلا عن ارتفاع النفقات العامة

بشقيها الجاري والاستثماري، لتعويض الانخفاض الذي حصل عام (2020) أدت إلى ارتفاع مستويات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك الى (6.0%) و(5.0%) خلال عام (2021_2022) و(111.5) و(117.0) نقطة خلال المدة نفسها، كما سجلت الايرادات العامة ارتفاع بلغ (109081463) و(161697436) مليون دينار خلال عام (2021_2022) أما النفقات العامة سجلت قيمة مقدارها (102849659) و(116959581) مليون دينار خلال المدة نفسها، أما في عام 2023 انخفضت الايرادات العامة بنسبة (16%) إلى ايرادات عام 2022 إذ بلغت قيمتها (135681266) مليون دينار لتقابلها زيادة في النفقات العامة بقيمة (142435636) مليون دينار خلال العام وبمعدل تضخم (4.5%) ومستوى أسعار يصل إلى (122.2) نقطة وعلى الرغم من انخفاض الايرادات العامة الذي يعود إلى انخفاض أسعار النفط إلا أن النفقات العامة سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال العام بسبب ارتفاع النفقات الجارية والاستثمارية، إذ شكلت النفقات الجارية نسبة (83%) والاستثمارية (17%) خلال العام والذي يؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات التضخم لهذا العام.

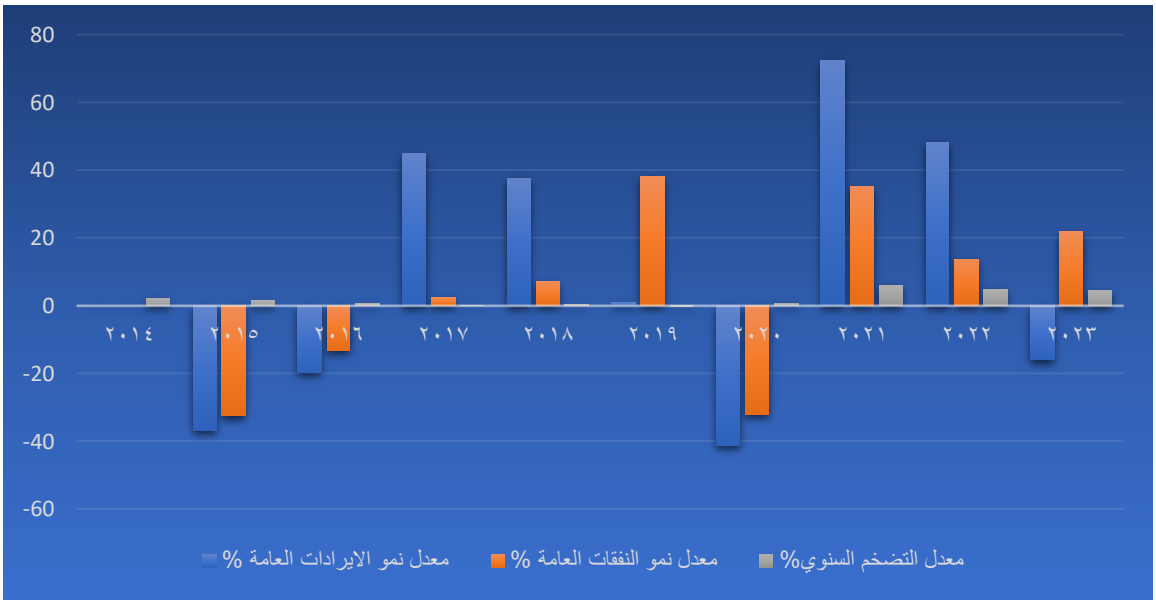

شكل (1): معدل نمو الايرادات العامة والنفقات العامة ومعدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2014-2023).

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تميزت السياسة المالية خلال مدة الدراسة بضعف فاعليتها تجاه ظاهرة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة للظروف التي مر بها البلد من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما جعل أدوات السياسة المالية ذات أهمية كبيرة في معالجة الضغوط التضخمية.
2. اعتمدت النفقات العامة في العراق بشكل كبير على ايرادات القطاع النفطي الذي يعد القطاع المهيمن على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، لذلك كانت النفقات العامة متزايدة في أغلب مدة الدراسة

باستثناء بعض الفترات التي واجه خلالها الاقتصاد العراقي أزمات واضطرابات أمنية وصحية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3. وجود علاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم، إذ إن زيادة الانفاق العام تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، كما توجد علاقة عكسية بين الايرادات العامة ومعدل التضخم إذ تؤدي زيادة الايرادات العامة إلى انخفاض معدل التضخم.
4. أوضحت الدراسة إن أغلب النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة تتجه إلى التغلب على الايرادات العامة، مما يشجع على التضخم خصوصا أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي في ايراداته والذي بدوره يولد اختلالات واسعة في اقتصاده.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي على العراق عدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل عام في اقتصاده والعمل على تنويع مصادر الايرادات العامة لتجنب حدوث خلل في الموازنة العامة وتعرض الاقتصاد للصدمات.
2. السيطرة على معدلات التضخم من خلال، توجيه النفقات العامة إلى الجانب الاستثماري وتشجيع الانتاج المحلي عن طريق زيادة التوظيف والتشغيل وتوفير فرص عمل للأفراد والحد من الاستيراد لتقليل أثر التضخم المستورد، والمحافظة على معدل متوازن من عرض النقد عن طريق التحكم في نمو العرض النقدي لتجنب الارتفاع في المستوى العام للأسعار والحصول على معدلات منخفضة من التضخم.
3. العمل على توجيه النفقات العامة الى القطاعات الانتاجية الكفوءة وتقييد الاسراف والتبذير، لما لذلك من أثر واضح في تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة الايرادات العامة للدولة.
4. الاهتمام بتوجيه وترشيد النفقات العامة وضبط علاقتها مع الايرادات العامة من أجل تحقيق وزيادة فائض انتاجي حقيقي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. خميس، الدكتور باسم، (2020)، المالية العامة والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الاولى، كلية الادارة والاقتصاد _جامعة بغداد، العراق: مكتبة الضاد للنشر والتوزيع.
2. قسميوري، كفية، (2021)، إثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير _بسكرة، الجزائر.
3. الخيكاني والموسوي، نزار كاظم وحيدر يونس، (2015)، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
4. السامرائي، كيلان اسماعيل، (2011)، دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2008)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
5. مهدي، عبد الصمد صباح، (2022)، دور السياسة المالية في الحد من التفاوت في الدخل في العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

6. احمد وعبد الرحمن، محمود حسين عبد الرزاق ومحمد سيد ابراهيم، (2023)، التضخم الاقتصادي وتأثيره على ارتفاع الاسعار، قيادة قوات الدفاع الشعبي والعسكري ادارة التربية العسكرية بجامعة عين الشمس، كلية العلوم، مصر.
7. شبكة، الدكتور خالد احمد سليمان، (2008)، التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، كلية الشريعة والقانون بطنطا، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي للنشر.
8. ابو طه، الدكتور احمد محمد احمد، (2012)، التضخم النقدي اسبابه وآثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الاولى، كلية الشريعة والقانون _تفهنا الاشراف_ دقهلية، جامعة الازهر، القاهرة، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
9. طه، رانيا الشيخ، (2021)، التضخم اسبابه آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ابو ظبي، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة.
10. حركاتي، الدكتور فاتح، (2025)، تاريخ الوقائع الاقتصادية كتاب بيد اغوجي موجه لطلبة السنة الاولى ليسانس (ل.م.د) جذع مشترك، الطبعة الاولى، جامعة باتنة 1_ الحاج لخضر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر.
11. بخيت والخزرجي، الدكتور حيدر نعمة بخيت والدكتور رنين يونس جاسم، (2024)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحييد إثر الصدمات النفطية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، الطبعة الاولى، شارع المتنبي، بغداد، العراق: الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.
12. المهدي، جلال عبد الرزاق، (1979)، السياسة المالية والتضخم في البلاد الاخذة في النمو مع دراسة خاصة بالعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
13. منصورية، بن زازة، (2022)، دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990_2019)، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد 9، العدد 1، الجزائر.
14. الجلال، احمد محمد، (2006)، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003))، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
15. الياسري والشمري، الدكتور احمد جاسم والدكتور زهير محمود كاظم، (2024)، الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2020)، الطبعة الاولى، شارع المتنبي، بغداد، العراق: الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.
16. بخيت ومطر، حيدر نعمة وفريق جياد، (2014)، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد 25، العراق.
17. الشمري والشمري، الدكتور مايح شبيب وسلمان حمد شنان، (2021)، واقع وآفاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 29، العراق.
18. علو وايوب، احمد خلف ابراهيم والدكتور اوس فخر الدين، (2022)، السياسة المالية وأثرها في عرض النقد في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، العراق.

19. جاري، احمد سعد، (2011)، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الاعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية لموازنة الجامعة المستنصرية)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية للفترة 25_2011/5/26.
20. العمري، هشام محمد صفوت، (1988)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية الجزء الاول النفقات العامة والايرادات العامة والقروض العامة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
21. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية (2014-2023)، https://cbi.iq/page/142
22. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية والموازنة المفتوحة، الايرادات والمصروفات العامة (ختامي) للسنوات (2014_2023)،
23. https://mof.gov.iq/pages/ar/DeptEconomics.aspx

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Guobadia, Omoruyi ,Ugoh ,(2023), Impact of fiscal pollcy on inflation in Nigerian economy ,African Journal of economics and sustainable development, volume 6, Issue 4, Nigerian.
2. Hansen, Newman, (2022), What is Inflation? Clarifying and Justifying Roth bard's Definition, The Quarterly Journal of Austrian Economics, Volume 25, No4, Austria.
3. Surabaya, (2021), State revenue (Tax system and policies, shifting of the tax burden, welfare lost due to tax), Journal Pusaka, volume 11, No2, Suyanto University, Indonesia.
4. A. Premchand, (1994), Government budgeting and expenditure controls theory and practice, Fourth printing, Washington, USA.